

التركيب المحصولي في مصر

للدكتور هلال الخطاب

من المعروف أن المساحة المزروعة في مصر لاتتجاوز ٥,٧ - ٥,٩ مليون فدان، بالإضافة إلى نحو نصف مليون فدان من الأراضي المستصلحة حديثاً . أما بالنسبة للمساحة المحصولية فتقرب من ١١ مليون فدان ، نظراً لزراعة ثلثي المساحة مرتين في السنة أو أكثر .

وتقدر مساحة المحاصيل الشتوية بحوالي ٤,٦ مليون فدان (١,٢ مليون فدان برسيم تحريش + ١,٤ مليون فدان قمح + ٣٠٠ ألف فدان فول + ١,٧ مليون فدان برسيم مستديم) ، فإذا أضيف إليها (٢٤٠ ألف فدان محاصيل شتوية + ٣٣٠ ألف فدان فاكهة + ٢٩٠ ألف فدان قصب) تصبح الجملة ٥,٤٦ مليون فدان ولا يترك لبقية المحاصيل الصيفية سوى ٢٠٠ - ٤٠٠ ألف فدان .

وتقدر مساحة المحاصيل الصيفية بحوالي ٥,٦٨ مليون فدان (١,٢ مليون فدان قطن + ١,١ مليون فدان أرز + ٢,٣ مليون فدان ذرة شامية ورفيعة + ٣٣٠ ألف فدان فاكهة + ٢٩٠ ألف فدان قصب + ٤٦٠ ألف فدان خضر صيفية) ، ولا يترك لبقية المحاصيل الصيفية إلا ٣٠ - ٢٤٠ ألف فدان .

وإذا دققنا النظر في المحاصيل الزراعية المصرية نجد أن هناك خمسة محاصيل هي : القطن ، والقمح ، والذرة ، والأرز ، والبرسيم ، يشغل كل منها أكثر من مليون فدان. ويمثل القمح والبرسيم في الموسم الشتوي، والقطن والذرة والأرز في الموسم الصيفي ما يقرب من ٨٠٪ من المحاصيل المزروعة ، سواء كانت حقلية أو خضراً أو فاكهة . وهذا الوضع يدعو إلى تساؤل من الاقتصاديين والزراعيين الفنيين عن إمكانيات تغيير هذا التركيب . وعلى كل حال هناك حقائق تتحكم في هذا التركيب هي :

* الدكتور هلال الخطاب : عميد المعهد العالي للتعاون الزراعي بالقاهرة . وأستاذ المحاصيل غير المتفرغ بجامعة القاهرة والزرازيق .

(أولاً) أن عدد الحيوانات المزرعية يكاد يكون ثابتاً خلال سنوات طويلة ، والعلف الرئيسى لهذه الحيوانات هو البرسيم . وقد ثبت حتى الآن أن كمية العلف التى تتوفر من البرسيم لا يمكن توفيرها عن طريق زراعة أى محصول آخر .

كما أن البرسيم يعتبر مصدر خصب للأراضى المصرية من الصعب الاستغناء عنه ، نظراً لأهمية المادة العضوية المتخلفة عنه فى بناء التربة ، وتفكيك حبيباتها ، بالإضافة إلى الأزوت المتخلف عن زراعته والذي يقدر بنحو ١٥ - ٣٠ كجم أزوت سنوياً بخلاف العناصر الأخرى .

(ثانياً) أن القمح يزرع منه مساحة تكاد تكون استراتيجية إذ لا تتعدى ١,٣ مليون فدان تنتج ١,٦٩٧ مليون طن حسب إحصاء سنة ١٩٧٧ ، وهذا القدر لا يمثل أكثر من ٣٠٪ من حاجة البلاد (*) ، ولذلك فتغير المساحة يجب أن يتجه إلى الزيادة لا إلى النقص ، ويرجع ثبات مساحة القمح رغم الحاجة الواضحة إليه إلى :

(١) ثبات سعره لفترة طويلة ، ومع استمرار زيادة تكاليف الإنتاج فإن المزارع لا يحقق ربحاً مجزياً من زراعته ، ولذلك هرب الفلاح من قانون تحديد المساحة التى تنص على زراعة ثلث الزمام قحاً فى الموسم الشتوى .

(٢) اعتماد البلاد على الاستيراد وتفضيل الدولة للمعونات من الحبوب ، ولم يظهر أثر هذه السياسة إلا فى السنوات الأخيرة إذا أصبح دعم الرغيف يصل إلى ٨٠٠ مليون جنيه ، وهذا الرقم وحده يكفى للدلالة على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج القمح .

(ثالثاً) يشغل القطن ١,٣ مليون فدان وهو الحد الأدنى الذى وصلت إليه المساحة فى ربيع القرن الأخير ، ومن حسن الحظ أنه أمكن التغلب على آفات القطن فى السنوات الأخيرة ، كما اهتمت الدولة برفع أسعاره مما شجع الزراع على بذل الجهد والعناية بالتسميد والخدمة ، ولذلك لم يتغير الناتج

(*) وصلت أعلى كمية منتجة فى عشر السنوات الأخيرة ٢,٠٣٣ مليون طن سنة ١٩٧٥ .

النهائى لمحصول القطن الشعر كثيراً وذلك بفضل الأصناف الحديثة والتي ترتفع فيها نسبة صافي الخلع عن الأصناف القديمة . وإذا رجعنا إلى أسباب انخفاض المساحة القطنية عن الماضي نجدها تتركز فيما يلي :

(١) زيادة تكاليف المقاومة ستة بعد أخرى ، مع فرض هذه التكاليف بقرارات وزارية لا يدخل الفلاح شريكاً في مناقشتها .

(٢) استمرار الدولة في تحديد أسعار للقطن تقل كثيراً عن أسعار الأسواق العالمية ، وقد عدلت هذه السياسة في موسمي ١٩٧٩/٨٠ ، ١٩٨٠/٨١ إذ رفعت أسعار القطن بنسبة واضحة مما جعل الفلاح يشعر بأنه قد بدأ يأخذ مقابلاً لعمله في زراعة القطن .

(٣) استمرار زيادة أجور العمال الزراعيين ، بل وندرتهم في مواسم العزيق والجنى ، مما يدعو إلى دراسات اجتماعية واقتصادية تحقق عودة الاهتمام بالعمل الزراعي .

(٤) الدعاية المستمرة ضد القطن مما أفقد الزراع الاهتمام به كما كان الحال في الماضي ، بينما الحقائق الاقتصادية تقرر أنه لازال المحصول الرئيسى الذى تعتمد عليه البلاد في العملة الصعبة ، كما أنه العمود الفقرى لصناعة الغزل والنسيج وهى أكبر الصناعات بالبلاد ، وكذلك يمثل الكسب الناتج منه أهم مصادر العليقة الجافة البروتينية ، والزيت الناتج منه يمثل أكثر من ٦٠٪ من احتياجاتنا الحالية من الزيوت ، وقد أصبحت الطبقات الفقيرة حتى في الريف تعتمد عليه في الطهى . ولذلك فالقطن ليس من السهل التضحية بزراعته .

(رابعاً) يشغل الذرة الشامية ١,٦ مليون فدان ، والرفيعة نصف مليون فدان ، وكان المعتقد في الفترة التي تلت الاستفادة من مياه السد العالى في سنة ١٩٦٥ زراعة الذرة صيفاً وزيادة الكميات الناتجة أن نصل إلى الاكتفاء الذاتى ، إلا أن الاستيراد من الذرة لازال مستمراً ، وكذلك نمت في البلاد مشروعات جديدة لتربية الحيوان والدواجن مما يدعو إلى المزيد من ناتج الذرة وليس تقليص (خفض) مساحته ، ولايزيد الناتج المحلى من الشامية عن ٢,٧ مليون طن سنة ١٩٧٧ بالمقابلة بنحو ٠,٨٤ مليون طن من الذرة الرفيعة .

(خامساً) حدث توسع في مساحة الأرز ، وزاد إنتاجه ، ولكن نظراً لتغير عادات السكان وإقبالهم على استهلاكه أصبح الناتج المحلي ضرورة غذائية بعد أن كان نصف الناتج على الأقل يخصص للتصدير سيما وأن الأسواق مفتوحة أمام الأرز المصرى .

هذه الكلمات تدل على أن المحاصيل التقليدية رغم ما يقال من أنها عنوان تأخر الزراعة المصرية ، مع ضرورة تغييرها واستبدالها بمحاصيل للتصدير ، فإنها ستستمر تحتل المساحات التي تشغلها حالياً على الأقل ، بل وأن كل كمية تزيد منها ستكون مطلوبة لسواد الشعب ، علماً بأن الخطة المثلى هي في إنتاج المزيد من هذه المحاصيل التي تشغل دوراً حيوياً في غذاء الشعب .

وبمناقشة التركيب المحصولي الذي قررت الوزارة السير عليه في سنة ١٩٨٠ يمكن إدراك وضع الإنتاج النباتي عموماً في البيئة المصرية .

وقد بنى التركيب المقترح والمنفذ على ما يلي :

(١) تحقيق معدلات التنمية المطلوبة في القطاع الزراعى .

(٢) استخدام الموارد الأرضية والمائية المتاحة للوصول إلى أكبر إنتاج يفي باحتياجات الطلب من مواد الاستهلاك الغذائي والتصنيع والتصدير .

(٣) الحصول على أكبر قدر من العملة الأجنبية .

(٤) تحقيق توازن بين صالح الزراعة كأفراد ، وصالح الدولة لأن الهدف الأساسي هو تقوية الاقتصاد القومي .

وقد بنى التركيب المحصولي على أساس العائد من بعض الدورات الزراعية حسب الأسعار المحلية ثم مقابلة الدخل من الأرز مقارناً بالدخل من الذرة (جدول ١) .

وبمقابلة صافي العائد في جميع الأحوال يعتبر المحصول ذو العائد الأكبر ذا ميزة نسبية مرتفعة ، ولذلك تنجى السياسة للتوسع فيه ، ويتحدد بعد ذلك سياسة الاستيراد والتصدير للمحاصيل ، وقد حسب ذلك على أساس الأسعار العالمية وليس بأسعار المزرعة محلياً .

جدول (١)

التكاليف والعائد من بعض الدورات الزراعية (موسم ١٩٧٨/٧٩)

التكاليف	العائد	الدورة الزراعية
جنيه	جنيه	
١٣٢	٣٦٦	البرسيم التحريش الذى يليه القطن
٩٨	٥٣٥	القمح يليه الأرز
١٣٩	٢٤٠	القمح يليه الذرة الشامية
٢١٠	—	البرسيم المستديم يليه الذرة الشامية

والجدول التالى (جدول ٢) يوضح العائد من زراعة بعض المحاصيل لمدة سنة بالأسعار العالمية بالجنيه المصرى .

جدول (٢)

العائد من زراعة بعض المحاصيل (لمدة سنة) بالأسعار العالمية

(جنيه مصرى)

صافي العائد (جنيه)	تكلفة الأسمدة والمبيدات	إجمالى القيمة (جنيه)	متوسط سعر الوحدة	متوسط الإنتاج	الوحدة	المحصول
١٢٤	١٦	١٤٠	١٠٠	١,٤	طن مترى	قمح
٤١١	٩	٤٢٠	٢٨٠	١,٥	طن أبيض	أرز
٥٣٥	٢٥	٥٦٠	—	—	—	جملة
١٢٤	١٦	١٤٠	١٠٠	١,٤	طن مترى	قمح
١١٦	١٩	١٣٥	٩٠	١,٥	طن مترى	شامية
٢٤٠	٣٥	٢٧٥	—	—	—	جملة
٣٢٦	٥٢	٣٧٨	٦٣	٦	ق . م	قطن
٤٠	—	٤٠	٨٠	٠,٥	طن مترى	بنذرة قطن
٣٦٦	٥٢	٤١٨	—	—	—	جملة

وأهم ما يلاحظ في التركيب المحصولي في السياسة الزراعية لسنة ١٩٨٠ مايلي:

(١) أن البحث يدور في الأفضلية بين المحاصيل الرئيسية التقليدية وزيادة أو نقص مساحة محصول منها تتحكم فيه الأسعار المحلية والعالمية وفرص التنوع على كل حال محدودة .

(٢) التمسك بما لا يقل عن ١,٢٠٠ ألف فدان قطن لتوفير ٧,٢٥ مليون قنطار قطن للصناعات المحلية ، ١,٥ مليون قنطار للتصدير ، مع توفير بذرة محلية تكفي لإنتاج ٩٠ ألف طن زيت ، ٥٠ ألف طن كسب . والاعتماد في نقص المساحة يعتمد على زيادة متوسط محصول الفدان إلى ٨ قناطير .

(٣) تحقيق الأمن الغذائي من محاصيل التمح ، والذرة ، والأرز ، وقصب السكر بزراعة ١,٣٨٠ ألف فدان قمح يقدر إنتاجها ١٣,٨ مليون إردب .

(٤) زيادة مساحة محصول فول الصويا ليصل إلى ١٥٠ ألف فدان تسمح بإنتاج ٣٥ ألف طن زيت ، ١٤٥ ألف طن كسب لتغذية الدواجن مع نقص الواردات من الزيت .

(٥) استمرار البرسيم يشغل أكبر مساحة بين جميع المحاصيل نظراً لأهميته في العلف وخصب التربة .

(٦) زيادة مساحة الخضر ٦٢,٠٠٠ فدان لتنتج حوالي ٤٣٥ ألف طن ، وذلك بقصد العرض في الأسواق المحلية بأسعار مناسبة ، في حين ظلت المحاصيل الخضرية المعدة للتصدير بأرقام متواضعة فهي لا تزيد عن ٢٠ ألف طن ثوم ، ١٥ ألف طن فول سوداني ، ٢٠ ألف طن خضر . بخلاف المحاصيل الهامشية التي تحسب مرة على أنها من محاصيل الخضر وأخرى على أنها محاصيل حقلية تقليدية ، وهي : ١٠٠ ألف طن بصل ، ١٥٠ ألف طن بطاطس .

ولاشك أن تنويع المحاصيل يتحقق في رأني على أسس موضوعية هي :

(١) أن المحاصيل التقليدية بطبيعتها حولية . ولذلك فاستقطاع أي مساحة منها ميسور إذا توفرت الحاجة إلى زراعة أي محصول يدر عائداً أكبر للفلاح أو يفيد بأي صورة الاقتصاد القومي .

(٢) أن المحاصيل المطلوب التوسيع فيها إما من أشجار الفاكهة التي تثمر بعد فترة طويلة يتحمل فيها الزراع نقص الدخل الذي كان يحصل عليه من قبل من زراعة المحاصيل التقليدية ، فضلاً عن التكاليف المطلوبة للخدمة سنوياً والتي من الصعب تغطيتها بزراعة المحاصيل المؤقتة لاسيما أن هناك تعارضاً في زمن الاحتياجات المائية للأشجار والمحاصيل المؤقتة لاسيما في الموسم الشتوي . كما أن نقص العمالة وارتفاع أجورها جعل خدمة المحاصيل المؤقتة صعبة مما يسبب انتشار الحشائش لاسيما المعمر منها .

أما محاصيل الخضر التي تزرع للتصدير فأمامها عقبات الأصناف المرغوبة في أسواق التصدير ، ووسائل التعبئة والتخزين الحديثة ، ووسائل النقل السريعة ، والوكلاء الذين يعملون لصالح المصدر المصري في الأسواق الخارجية . وتنمية الصادرات ولاشك تحتاج رأس المال ، والخبرة الفنية ، والثقة والائتمان بين المصدر والمستورد . ولا زالت الحالة كما هي منذ سنوات طويلة لأنها تعتمد على الجهود الشخصية ، وحينما أنشئت مؤسسات القطاع العام للتصدير اعتمدت على دول العقود التبادلية ، ولم تخطط للمنافسة على الصعيد العالمي .

وإذا كان الوضع في الأسواق المحلية من ناحية سوق الجملة وتجارة التجزئة على ما نشاهده يومياً من كثرة التالف ، وبدائية التعبئة والنقل ، والفرق الكبير بين أسعار السلع في أسواق الجملة والسعر الذي يشتري به المستهلك ، فكيف يكون الفرق بين الوضع في الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية ؟ فالسوق الأجنبية يلزمها توحيد الصنف حجماً وجودة مع النظافة التي تصل إلى حد التعقيم في بعض السلع ، ثم التغليف الجيد في وحدات سهلة الحمل ، وتسمح بالتخزين في الثلاجات وغيرها من عديد المواصفات التي يهملها كل من التاجر أو المستهلك المصري .

ويدعوننا ذلك إلى إنشاء الشركات والجمعيات التعاونية المتخصصة في التصدير إلى الخارج والتي يسمح لها بالمرونة في المعاملات النقدية، وفي التراخيص الضرورية للتصدير والاستيراد، أو لاستيراد تقاوى لإعادة التصدير محمولاً مرغوباً في الأسواق الأجنبية .

(٣) أن المساحة التي يمكن التوسع فيها يجب ألا تتحقق على حساب الاقتران من كمية المحاصيل التقليدية ، ولكن بالعناية برفع متوسط محصول الفدان من المحاصيل الحقلية يمكن الحصول على نفس الكميات التي نحصل عليها الآن، ويتوفر بذلك مساحة تستغل في تنويع المحاصيل، سواء بزراعتها خضراً أو فاكهة أو محاصيل طبية أو عطرية .

ويرى الأستاذ الدكتور الجبلى وزير الزراعة الأسبق أن استخدام الموارد المتاحة لأكثر المحاصيل النباتية عائداً يحل جانباً من المشكلة، وعن مقال نشره في ١٥/٣/١٩٧٧ « بالأهرام » أوضح :

(١) أن العائد من المحاصيل الحقلية وفق أسعار هذه السنة ١٢٢ جنيهاً بينما العائد من فدان الفاكهة ٢٠٨ جنيهات ، والعائد من فدان الخضر ٥٠٠ جنيه حسب الأسعار لهذه السنة .

(ب) والاستنتاج الطبيعي هو أن تتوسع مصر في زراعة الخضر بحيث لا يقتصر الإنتاج على الاكتفاء المحلى بل يتعداه إلى التصدير للدول العربية والأوربية . وفي الحقيقة أن هذا الاتجاه سليم من الناحية النظرية ولكنه يحتاج إلى ظروف السلام وإزالة العقبات الإنتاجية والتسويقية ، وكما أوضحنا سابقاً ليست المحاصيل التقليدية هي العقبة في هذا التوزيع .

(ج) أما بالنسبة لحل المشكلة جذرياً فيرى سيادته أن ليس في مقدور مصر ولا غيرها من الدول العربية أن تنتج كفايتها من كل المواد الغذائية المطلوبة ، ولكن حل المشكلة يأتي عن طريق استغلال الموارد الأرضية والمائية المتاحة في الوطن العربي ككل متكامل ، فإذا طبق النظام الحديث في الإنتاج المتخصص لسلع معينة تتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية مع فتح أبواب التسويق في دول الوطن العربي ، يمكن أن يحقق الوطن العربي

الأمن الغذائي لاسيما وأن الاستثمارات في الوقت الحاضر متوفرة في الدول العربية . وفي الإمكان تطوير الزراعة في المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة بحيث تتوفر منتجات زراعية تنقذ العرب من شبح نقص الغذاء الخفيف .

ويرى الأستاذ الدكتور محمود داود وزير الزراعة في شأن التركيب المحصول مايلي :

(أولاً) الاعتماد على الزراعة المكثفة :

وذلك بزيادة التخصيب سنوياً بمعدل ٢٪ ، أى زيادة المساحة المحصولية ١٢٠ ألف فدان سنوياً ، كما يعتمد على زيادة التخصيب المحصولى بزراعة المحاصيل قصيرة العمر والتي تم استنباطها في مراكز البحوث العالمية والمحلية . وكذلك الاختيار المناسب لمواعيد الزراعة والتسميد والآفات ومدى تأثير المحاصيل التالية لها ، مع توفير قدر أكبر من المياه مع تعديل في مناوبات الري ، وكذلك تركيز على استخدام الآلات الزراعية والحصاد .

وعلى الجملة زراعة محصولين هامين في السنة مثل القمح والقطن الأمريكى وفول الصويا ، والأرز ، أو غيره من المتغيرات المحصولية ، مع العمل على استبدال سلالات الحيوانات قليلة الإنتاج بحيوانات عالية الإنتاج ، وإدخال سلالات الدواجن ذات القدرة الإنتاجية والتحويلية العالية ، ونشر الأغنام والحيوانات الصغيرة بدلا من الحيوانات الكبيرة .

(ثانياً) زراعة المحاصيل النقدية :

من الضروري نشر المحاصيل ذات الدخل النقدى مثل محاصيل الزيت والسكر والحبوب بعد أن تزايدت الكميات الواردة منها ، ويرى سيادته أن زراعة بنجر السكر في المناطق الشمالية لتغطية حاجة البلاد حتى سنة ٢٠٠٠ .

(ثالثاً) زيادة الصادرات الزراعية :

بأن تغطى قيمة الصادرات الزراعية سواء الخام أو المصنعة قيمة السلع الغذائية المستوردة وهو الوضع الذى كان قائماً حتى سنة ١٩٧٤ ، إذ كانت

الواردات الزراعية تقدر بحوالى ٤٤٧ مليون جنيه ، والصادرات بحوالى ٥٢٢ مليون جنيه (خام ومصنعة) ، فإن الاهتمام يجب أن يركز على زيادة معدل النجاح فيما هو قائم فعلا من المحاصيل مثل القطن والبطاطس والخضر والفاكهة ، وكذلك العمل على فتح أسواق جديدة .

كما أن تنظيم الإنتاج بتصنيعه من أهم أهداف الاستراتيجية الزراعية لتزويد الأربحية من الإنتاج الزراعى .

ويرى سيادته أن التصنيع الرينى هو صمام الأمان لعدم هجرة الفلاحين من الريف إلى الخضر وذلك بزراعة عباد الشمس فى مصر الوسطى ، وإقامة معاصر الزيوت ومحطات تربية الدواجن والمواشى على الكسب الناتج على أن تنشأ بنظام متطور تدخل فيه الزراعة الآلية .

والحلول التى اقترحها السيد وزير الزراعة لها بريق جذاب إذ اتفقت مع الواقع التجريبي والتنفيذ العملى لها ، ونوجز مناقشنا لها فيما يلى :

١ - أن زيادة التثقيف بالأسلوب العلمى التطبيقى أمر متفق عليه ، ويحتاج إلى صادق الجهد من أجهزة الإرشاد الزراعى مع توفير مستلزمات الإنتاج .

٢ - أن وجود محاصيل قصيرة الأجل فى الدورة الزراعية الحالية أمر ممارس فعلا ، فزراعة محصولين فى السنة من المحاصيل الحقلية ، وزراعة أكثر من محصولين فى الخضروات شائع فعلا فى مصر .

غير أن زراعة القطن الأمريكى عقب القمح ، دون وجود أصناف مصرية قصيرة العمر منها ، فيها سبق كبير لدراسة النتائج الخاصة بتجربة هذا الاتجاه . ويلزم فى رأينا وقف الإعلام عن هذا الموضوع لعدة أسباب :

(١) أن للقطن المصرى وضعاً عالمياً فى مركز ممتاز فى التجارة الدولية ، فإذا نشر فى العالم أن مصر ستعجه إلى القطن الأمريكى ، فلماذا لا يتحول المشترون للقطن المصرى إلى الدول التى تنتج نفس طبقته ؟ وفى هذا خطورة على اقتصاديات البلاد لاسيما أن صادراتنا من القطن الخام والغزل تمثل أكبر

حصيلة صادرات زراعية وصناعية . ولا يمكن أن نقابل صادرات القطن بالإيراد من قناة السويس أو البترول ، فهذه موارد طبيعية لا يبدل فيها الجهد البشرى المماثل في العدد والقيمة للعمل في الزراعة والصناعة .

(ب) أن الإعلان عن الأصناف الأمريكية وقدرتها الإنتاجية العالية لا بد أن يختبر في مواعيد الزراعة الجديدة لسنوات لاتقل عن خمس سنوات في كليات الزراعة ومعاهد البحوث التي تزيد عن عشرين محطة تجارب ويقوم على ذلك باحثون يعملون لصالح الوطن وليس بقصد الدعوة الإعلامية .

وبهذه المناسبة لا بد من تكثيف البحث العلمي في المرحلة الحالية لتقييم كل الأفكار المطروحة ، وإقامة المؤتمرات التخصصية لكي تسير خطط الزراعة في اتجاهات سليمة تحقق الأهداف المرجوة .

(ج) أن إدخال القطن الأمريكي بعد الجهد المائل لتنقية القطن المصرى من تلوثه بالبذور الأمريكية في الخمسينيات وأوائل الستينيات يحتاج إلى تفكير ودراسات متعمقة ، ولا يمكن التسليم بزراعته متناثراً بين الأصناف المصرية الحالية الممتازة إلا إذا كان المقصود التضحية بجهد العاملين من فنيين ومزارعين لأكثر من سبعين عاماً ، وهذه تضحية لا يمكن الإقدام عليها إلا إذا ثبت بما لا يدع أى شك في فائدتها بالتغيير الثورى المرغوب .

(د) أن هناك تزايداً عالمياً في إنتاج الأقطان طويلة التيلة في الهند والاتحاد السوفيتى ، والأخير بنى مجده في الأقطان طويلة التيلة على احتكار تصدير القطن المصرى إليه وبيعه بالتالى في الأسواق الأوروبية .

(هـ) أن برامج تربية القطن المصرى لو كثفت وتعدد الباحثون عن الأصناف المبكرة يمكن أن تؤدى إلى الوصول إلى أصناف تنافس الأمريكية قصيرة العمر بعد أن ظهرت الأساليب الحديثة في نقل الصفات من سلالة إلى أخرى .

٣ - أن الاهتمام بزراعة الحبوب ومحاصيل السكر والزيت ، بل والبقول والشويات الأخرى طالما نادى به الفينيون ، ثم أهملت آراؤهم لمدة وصلت إلى ما يقرب من ربع قرن . وقد أثير الاهتمام بالقمح والذرة والأرز ، من

أساتذة كلية الزراعة بجامعة القاهرة في مؤتمر الحبوب الأول ، ولو اهتمت الهيئات الفنية بقدر مناسب للتوقعات لما وصلنا إلى ما نحن فيه الآن من الاعتماد على الواردات والإعانات . وتسعير المحاصيل بالثمن المناسب لتكاليف الزراعة مع وجود هامش ربح للفلاح وهو حافز لا يمكن إهماله في الزراعة المصرية .

٤ - أما عن زيادة الصادرات المصرية فهذه سياسة دعا إليها جميع الفئتين إنما هذا الأمر يحتاج إلى تخطيط أين يتجه الإنتاج للأمن الغذائي المحلي ، وأين يتجه الإنتاج للتصدير ، وإيجاد علاقة متوازنة المنفعة بين المنتجين والمصدرين . ويجب توجيه التصدير بأن يكون بكميات كبيرة بحيث تحتل مركزاً في السوق المصدرة إليه بدلا من الصادرات الجزئية التي لاتمثل وزناً في الأسواق العالمية ولاشك أن وجود الأجهزة المتخصصة في دراسة حاجة الأسواق العالمية وأذواق المستهلكين فيها وفرص النجاح في المنافسة مع الدول الأخرى وأنسب مواعيد التصدير إلخ أحد السبل التي توصل إلى نجاح الصادرات .

ويمكن التركيز على بعض الاتجاهات المقترحة من الخبراء العالميين في هذا الاتجاه ، فقد اقترح دكتور ولاس الأستاذ بجامعة كاليفورنيا عدة نقاط هامة يجب دراستها ومناقشتها الموسعة ، ويمكن أن نوجزها في أن تزرع مصر نحو ٢٠٠ ألف فدان من محاصيل الأفوكادو ، والبيكان ، والبرتقال ، والشليك ، والخس ، والباذنجان ، وبتدق Macadamia ، و Boysenberries على أن يكون الهدف من زراعتها تصديراً بصرف النظر عن الحاجة المحلية ، وأن تختار الأصناف مما يروج في الأسواق العالمية وأن تجهز له طرق الإعداد والتخزين والتعبئة ، والنقل بالأساليب الفنية الحديثة ، مع التدقيق في معرفة الأسواق ، لأن الخبير اعتمد في التصدير على الشرق الأوسط ودول شرق أوروبا ، ولأن بعض الأشجار المقترح زراعتها مستديمة وتحتاج إلى عناية خاصة فتحتمل إلى البدء في زراعتها في مناطق تدعم سنوياً على أن يسترد الدعم عند بدء الإنتاج والتصدير .

وهذا الموضوع يحتاج إلى خطة خاصة إذا كان ما يحققه تطوير ٢٠٠ ألف فدان يدر دخلاً يعادل ستة ملايين من الأفدنة وكما ذكر الخبير بأن تنفيذ ذلك سيكون ثورة بستانية خضراء تؤدي إلى تطوير المجتمع المصرى ...